جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

التحديث في تركيا.

م.د. غسان فيصل ياسين يحيى الدوري

العام الدراسي٢٠٢٥-٢٠٢٦

قيام دولة تركيا الحديثة تأسيس المجلس الوطني الكبير ووضع اسس دولة تركيا الحديثة١٩١٤-١٩٢٣

من خلال اطلاعنا على تاريخ تركيا الحديث والمعاصر ,يمكننا القول ان عملية التحديث والاصلاح فيها قد مرت بعدة مراحل تميزت كل مرحلة منها بأحداث رسمت الاطر الاساسية لها وعلى النحو الاتي :

المرحلة الاولى: وتمتد من ١٩٠٨-١٩١٣ وخلال هذه المدة سعى صناع القرار الى استعادة واحياء امجاد الامبراطورية العثمانية استناداً الى عدد من الأيديولوجيات والبرامج السياسية والعسكرية المتصارعة.

المرحلة الثانية: وتمتد من ١٩١٤-١٩١٨ وهي مرحلة فكر الحزب الواحد للحنة او حركة الاتحاد والترقي وانتصار القومية التركية.

المرحلة الثالثة: وتمتد من١٩١٨-١٩٢٣ وخلال هذه الفترة استعادت فيها تركيا حكمها عبر حرب الاستقلال التي خاضتها, اذ تمكنت خلالها حركة المقاومة الوطنية من أكتساب شخصية مستقلة خاصة بها مهدت للاعلان القيام عن جمهورية تركيا الحديثة.

المرحلة الرابعة :وتمتد من ١٩٢٣-١٩٢٦ وهي فترة ما بعد حرب الاستقلال وهي مرحلة غاية في الاهمية وفيها تغيرت هيكلية الدولة وأعيد العمل بنظام حكم الحزب الواحد مجدداً(حزب الشعب الجمهوري).

المرحلة الخامسة: وتمتد من ١٩٢٦- ١٩٤٥ وتمثل اوج مرحلة حكم الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري) او ما يعرف تاريخياً بحكم الكماليين.

المرحلة السادسة : وتمتد من ١٩٤٥- الى الوقت الحاضر, وهي مرحلة الانتقال الى الحكم الديمقراطي ,اذ بلغت هذه المرحلة ذروتها ونقطة انطلاقها الفعلية بالأبعاد السلمي لحزب الشعب الجمهوري عن السلطة وتأسيس جملة من الاحزاب السياسية والقومية.

كانت جمعية الاتحاد والترقي بعد الانقلاب العسكري في كانون الثاني عام ١٩١٣ تسيطر سيطرة تامة على الوضع السياسي في الدولة العثمانية, ولاسيما بعد ان عين قادة الانقلاب في اهم المناصب السياسية في الدولة العثمانية فقد عين طلعت في منصب وزير الداخلية ومنح لقب باشا, وانور باشا وزيراً للحربية , اما جمال باشا فقد اصبح الحاكم العسكري للعاصمة استانبول. وقد اطلق المختصين على هذا النظام اسم ((حكم الثلاثة)) أي حكم طلعت وانور وجمال اذا كان هولاء ابرز رجالات جمعية الاتحاد والترقي ذو السلطة النافذة خلال المرحلة الاولى من تطور والتحديث في الدولة العثمانية ,فطلعت باشا يسيطر على الشرطة وقوى الامن وهو ذو النفوذ الاكبر في الجمعية , اما انور باشا فيسيطر على الجيش ويتحكم بقواته ,بينما جمال باشا كان ذو رأي نافذ في السياسة الوطنية لانه يتحكم بالعاصمة استانبول.

وبعد مرور عام على الانقلاب واستناداً الى المعطيات اعلاه ولاسيما سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على كل المفاصل الاساسية في الدولة العثمانية بدء قادتها يستعدون لدخول الحرب العالمية الاولى التي باتت ملامحها تلوح بالأفق بعد اغتيال ولي عهد النمسا الارشيدق فرديناند على يد صربي قومي متعصب في سراييفو في ٢٢ حزيران عام ١٩١٤, كما ان حرب البلقان التي خاضتها الدولة العثمانية عام ١٩١٣ قد اظهرت عزلة الاخيرة عن العالم وهدد بزوال امبراطوريتها , لذا سعى صناع القرار من القادة الاتحاديون الى استعادة واحياء امجاد

الامبراطورية العثمانية عبر الاستفادة من الاختلافات الأيديولوجيات والبرامج السياسية والعسكرية المتصارعة انذاك.

فقرر الاتحاديون اقامة تحالفات دفاعية تمهيداً لدخول الحرب ,ففاتح جمال باشا حكومة باريس بالأمر, لكنه لم يلقَ أي استجابة لان حكومتي وفرنسا وبريطانيا لهما علاقات جيدة مع روسيا القيصرية عدو الدولة العثمانية. عند ذلك حول الاتحاديون انظارهم الى دول المحور وتحديداً المانيا التي لم تتردد في الدخول مع الدولة العثمانية في حلف دفاعي عام ١٩١٤ اهم ما ورد فيه ان المانيا ستحمي الاراضي العثمانية مقابل دخول الاخيرة الحرب الى جانبها . وهكذا دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى في ٤ تشرين الاول من نفس العام الى جانب المانيا بموجب اتفاقيه عقدت بينهما مشكلين بذلك ما يعرف بدول المحور وهم كل من (المانيا والنمسا وبلغاريا والدولة العثمانية) ضد دول الوفاق وهم كل من (بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية), ولاسيما ان الاتحاديين وجدوا ان من مصلحة الدولة العثمانية دخول الحرب لتعويض هزائمها واستعادة الاراضي التي فقدتها خلال الحروب التي خاضتها خلال القرن التاسع عشر. لذا عقدوا المعاهدة الدفاعية مع الامبراطورية الالمانية التي كانت القوة العظمى الوحيدة التي وافقت على توقيع اتفاقية مع العثمانيين كشركاء متساويين وهذا الامر يعد مكسباً للاتحاديون ,بينما الالمان عندما وافقوا على عقد الحلف لم يكونوا يعولون على قوة الجيش العثماني ومساهمة الفاعلة في الحرب التي كان من المتوقع ان تكون حرب قصيرة تنتهي خلال اشهر قليلة بسبب التفوق الالماني , وانما لتأثير العثمانيين على المسلمين في فرنسا وبريطانيا ودول البلقان ,وقد يحد العثمانيون من حركة السفن الروسية عبر المضائق العثمانية. اجمالاً يمكننا القول ان الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لخوض حرب كبيرة وجدية كالحرب العالمية الاولى , فهي غير مؤهلة لا عسكرياً ولا حتى اقتصادياً.

من خلال مجريات الحرب وتداعياتها اتضح ان نظرية الحرب القصيرة لم يكن لها اساس من الصحة , ومع اطالة امد الحرب وعجز الدولة العثمانية عسكرياً واقتصادياً توالت هزائم قواتها على كل الجبهات من قبل قوات الحلفاء, اذ تمكنت القوات الروسية من هزيمة القوات العثمانية معركة ساركاميش بالقرب من قارص عام ١٩١٥, اذ تركت هذه الهزيمة اراضي شرقي الاناضول مفتوحة امام التقدم الروسي , لكن الارمن ولاسيما القوميون الذين يسكنون شرقي الاناضول كان لهم رأي وموقف مختلفان اذ وجدوا في الانتصار الروسي فرصةً سانحة لاقامة دولة ارمينيا شرقي الاناضول استغل الروس هذا الامر لصالحهم وقاموا بنشر دعاية حول حق تقرير المصير للارمن ,فانضم الالاف منهم للجيش الروسي ضد العثمانيين ,كما فرار الكثير منهم من الجيش العثماني وقادوا حرب عصابات خلف خطوط الجيش العثماني, لذا بدء الاتحاديون بأصدار الاوامر للجيش بسحقهم وترحيلهم من المناطق الواقعة خلف خطوطه لتفادي عملياته وبحلول صيف عام ١٩١٥ كانت شرقي الاناضول خالية من الارمن في ظل ما عرف بعمليات الترحيل او التهجير. في تلك الاثناء كانت القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس واجبرت القوات العثمانية على التراجع الى جنوب فلسطين وكان ذلك عام ١٩١٦.

كانت هذه الانتصارات لقوات الحلفاء قد شجعت بريطانيا على انزال جزء من قواتها على رأس الخليج العربي لحماية المنشأت النفطية البريطانية والاستعداد وتجهيز قواتها تحضيراً للهجوم على الدردنيل الذي سيقطع الامدادات الالمانية عن الدولة العثمانية ويمكن قواتها من احتلال العاصمة العثمانية استانبول , وفي اذار عام ١٩١٧ كانت القوات البريطانية قد احتلت بغداد واستمرت بالتقدم صعوداً نحو العاصمة استانبول .

مثلما شهد عام ١٩١٧ انتصاراً للحلفاء , فقد شهد اخفاقاً لهم فقد اندلعت الثورة البلشفية في روسيا القيصرية في تشرين الاول اذ تغير نظام الحكم فيها واجبرت الحكومة الجديدة على

توقيع الهدنة وفي مفاوضات السلام في برست ليتوفسك في اذار من عام ١٩١٨ وافق السوفيت على سحب قواتهم من شرق الاناضول.

على الصعيد الداخلي وتحديداً السياسي والاجتماعي , فالاتحاديون الذين استولى على السلطة منذ عام ١٩١٣ واصبحوا المتحكمين بالمشهد السياسي قد بدوءا بفرض برنامج اصلاحي في نظام الدولة من اجل تحديثه , اذ استهدف هذا البرنامج اصلاح النظام الاداري في الاقاليم التابعة للدولة العثمانية من خلال اتباع قدر من اللامركزية في ادارتها بغية جعلها اكثر فاعلية ,عبر كسب وتأييد رضى سكانها من العرب ,فنجحت تلك السياسة بحصول الاتحاديون على دعم العرب , لكن بقية الجماعات الانفصالية مثل جمعية العهد التي يرأسها الضابط الاتحادي الاسبق عزيز علي المصري رافضة لبرامج الاتحاديون ومحرضة للشعب العربي ضد حكهم.

بالمقابل كان الوجه الاخر للاصلاح والتحديث في الدولة العثمانية المزيد من العلمنة في النظام القضائي والتعليمي عبر اضعاف سلطة رجال الدين والعلماء والفقهاء ففي عام ١٩١٧ عمد الاتحاديون الى تقييد سلطة شيخ الاسلام , اذ سحبت المحاكم الشرعية من سلطته وانيطت بوزير العدل المدني. كما وضعت ادارة المدارس الدينية تحت سلطة وزير التربية والتعليم بعد ان حدثت مناهجها الدراسية والزمت بتدريس اللغات الاجنبية , واستحدثت وزارة الاوقاف الاسلامية لادارة الاوقاف والاضرحة والمزارات . وعلى الرغم من ابقاء قانون الاحوال الشخصية ضمن حدود الشريعة الاسلامية لكنه شهد نوع من التحديث والتطوير , وبحسب قانون الاحوال الشخصية الجديد لعام ١٩١٨ اصبح عقد الزواج يتم امام القاضي , ويجب ان يتجاوز عمر العروس ست عشر عاماً كشرط اساسي لاتمام عقد الزواج , وتوسعت حقوق المرأة اصبح من حقها طلب الطلاق , واصبح التعليم الابتدائي الزامياً للبنات , اما التعليم العالي فقد كان في

البداية محصور بمعاهد المعلمين ,لكن بعد ذلك فتحت الجامعات ولاسيما جامعة استانبول كلياتها امام النساء.

الاصلاحات اعلاها التي احدثها الاتحاديون في النظم الادارية والقضائية والاجتماعية والتعليمية لم يوازيها نجاحاً عسكرياً في الحرب التي كانوا يخوضونها الى جانب دول المحور ضد دول والوفاق التي اجبرتها على توقيع هدنة مودروس في٣١ تشرين الاول عام ١٩١٨ والتي نصت على احتلال دول والوفاق لكل المضائق ,فضلاً عن سيطرتها على خطوط النقل السكك الحديد والاتصالات التلغراف ,وتسريح جميع القوات العثمانية وتسليم سلاحها, بأستثناء فرق صغيرة لحفظ الامن والنظام ,لكن الفقرة الاكثر خطورة في الهدنة هي تلك التي اعطت دول الوفاق الحق بأحتلال أي جزء من اراضي الدولة العثمانية يشكل خطراً على امنها ,كما اعطت احدى بنود الهدنة لقوات دول الوفاق بالتدخل عسكرياً في المقاطعات الارمينية اذا ما سادت الفوضى بها . دخلت الهدنة حيز التنفيذ عملياً بعد يوم واحد من توقيعها, وعلى اثرها ترك القادة من جمعية الاتحاد والترقي البلاد بعد ان تنازلوا عن السلطة للحكومة الجديدة التي تأسست برئاسة احمد عزت باشا في تشرين الاول وبهروب الاتحاديون على ظهر سفينة متوحة الى برلين اسدل الستار على المرحلة الثانية من حركة التحديث ولتبدء مرحلة جديدة عرفت بأسم حرب الاستقلال .

ترك هروب القادة الاتحاديون فراغاً في السلطة في استانبول فعلى الرغم من تشكيل حكومة احمد عزت باشا الا ان هنالك العديد من القوى تحاول فرض سيطرتها منها

القصر: موت السلطان محمد الخامس في تموز عام ١٩١٨ كان قد فسح المجال امام اخية فهد الدين افندي لتبوء العرش خلفاً له بأسم محمد السادس ,وهذا الاخير كان عنيداً وذكياً وينوي

استغلال أي فرصة لتخلص من دور السلطان الدمية الذي عاشه اخيه في ظل حكومة الاتحاديون.

الليبراليون: اعادت المعارضة الليبرالية توحيد وتنظيم صفوفها حول ابرز قياداتها وهو الدمادا " الصهر" فريد باشا الذي كان متزوجاً من احد نساء العائلة الحاكمة , وقد بدؤا التحرك في ظل الحرية التي توفرت لهم بعد هرب الاتحاديون

دول الوفاق : اذ سرعان ما وصل ممثلوها العصمة استانبول , وعلى الرغم من ان مهمتهم كانت الاشراف على تنفيذ بنود الهدنة , الا انهم لعبوا دوراً اساسياً في التأثير والتوجيه للعملية السياسية في الدولة العثمانية.

واخيراً كان هنالك الاتحاديون : فعلى الرغم من مغادرة قادتهم للعاصمة استانبول ,الا ان اتباعهم لا يزالون يسيطرون على الجيش والشرطة "قوى الامن " والكثير من مؤسسات الدولة , وعلى الرغم من ان النظام الجديد مارس عملية تطهير ضدهم عام ١٩١٩, الا ان الحكومة وممثلي دول الوفاق لم يكونوا يمتلكون الموارد البشرية لتحل محل الموظفين الاتحاديين.

وعلى الرغم من ان هولاء هم ابرز اللاعبين الاساسيين في اللعبة السياسية في استانبول بعد نهاية الحرب, الا ان السيطرة الفعلية في استانبول كانت لممثلوا دول الوفاق اما السلطان الجديد الطامح لأعاده هيبته وسلطانه ومحاولة عقد معاهدة اقل اجحافاً من هدنة مودروس تضمن له السلام فحاول استرضائهم لتحقيق اهدافه على حساب الشعب التركي وتطلعاته.

ولدت حالة السيطرة على العاصمة استانبول من قبل ممثلوا دول الوفاق وقواتهم ردود فعل شعبية عارمة تجاههم , بسبب اعمال سلطة الاحتلال التي فرضت الاحكام العرفية على الشعب التركي , وحلت في كانون الاول عام ١٩١٩ البرلمان وشمعت ابوابه بالشمع الاحمر كما

رابطت قواتهم العسكرية امام ابواب مؤسسات الدولة للمراقبة , وبدات الشرطة حملت اعتقالات واسعة ضد اتباع الاتحاد والترقي اذا القت القبض على ما يقارب (١٠٠) من اتباعهم بامر من ممثلوا دول الوفاق الذين طالبوا بمحاكمتهم "كمجرمي حرب" بسبب ما ارتكبوه من مجازر بحق الارمن وسوء معاملتهم لاسرى الحرب من البريطانيين ,او لمخالفتهم شروط الهدنة . كانت السمة الابرز في كل الاجرءات اعلاه هو حل البرلمان الذي اعاق النشاط السياسي للحكومة الليبرالية وعطل برنامجها الاصلاحي وقد تزامنت هذه الاحداث مع استسلام السلطان تماماً لرغبات واجراءات ممثلوا الوفاق .

رداً على الاجراءات اعلاه اصدر السلطان الخاضع لسيطرة ممثلوا الوفاق بياناً ادان به الحركة الوطنية ووصف اتباعها قائلاً "ان الوطنيين هم متمردين على حكومته", وبدأت القوات الحكومية بممارسة شتى انواع الملاحقة والبطش والتعذيب بحق من تلقي القبض علية من اتباع القوى الوطنية بمساعدة جمعيات مرتبطة بالوفاق وتحديداً بريطانيا ومنها ((جمعية اصدقاء بريطانيا ,ولجنة انقاذ الخلافة ,وجمعية حراس النظام.))

مثلت اجراءات الوفاق وحكومة السلطان تصرفات غير مسؤولة من وجهة نظر الحركة الوطنية خاصةً والشعب التركي عامةً الذي زاد من التفافه حول القيادة الحركة الوطنية المتمثلة بمصطفى كمال اذ التحق العديد من اتباع الجمعيات الوطنية بقواته في الاناضول على اثر النداءات التي بعثتها للحكومة الليبرالية وجميع المسلمين في مختلف بقاع العالم ، طالبهم فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد الاحتلال ، فأتخذ الجمعية التأسيسة قرارً في ١٩ اذار عام ١٩٢٠ دعت فيه الى تشكيل مجلس برلماني جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية اذ نص القرار على **(...لقد حل مجلس النواب في استانبول بالقوة، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع**

مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال)، ويجب الاشارة الى ان الاعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، اكد ان الاشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب ان تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق، وكان ذلك يعني ان ٨٥٪ من سكان حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الاوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلو الطبقات المالكة.